



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

الأردن - ماذا بعد إنهاء ملحقي الباقورة والغمري؟

بحرية الراوي

تقديرات سياسية

٢٦ أكتوبر ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



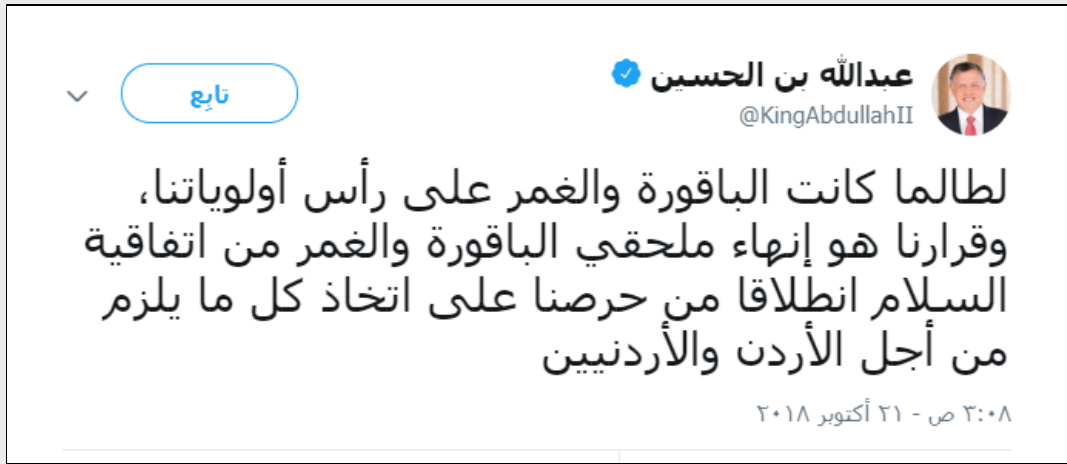
WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t EIS_EG

الأردن . ماذا بعد إلغاء ملحقي الباقورة والغمر؟

بدرية الراوي

صرح العاهل الاردني عبد الله بن الحسين عبر حسابه في تويتر (٢١ أكتوبر ٢٠١٨) أنه: "لطالما كانت الباقورة والغمر على رأس أولوياتنا، وقرارنا هو إنهاء ملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام انطلاقاً من حرصنا على اتخاذ كل ما يلزم من أجل الأردن والأردنيين".



فما هي هذه الملحقات؟ وما دوافع هذا القرار ومآلاته على الجانبين الأردني والاسرائيلي؟

أولاً: ملحقي الباقورة والغمر

وُقعت في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، معاهدة السلام ما بين المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الصهيوني، ويطلق عليها (اتفاقية وادي عربة). بموجبها يحق لكل من الطرفين إخطار الطرف الآخر رسمياً وقبل سنتين من اتمام ٢٥ سنة، عن إرادته تعطيل العمل ببعض ملحقات المعاهدة. وهو ما جرى رسمياً، حيث أعلن الجانب الاردني في ٢١ أكتوبر ٢٠١٨، عن رغبته في الغاء الملحق الأول من معاهدة السلام ١٩٩٤، والمسمى: "الملحق ١ (ب) منطقة الباقورة/ نهاريم والملحق ١ (ج) منطقة الغمر/ تسوفار. وقد جاء في الملحقين (أ) و (ب) البنود عينها تقريبا. وأهمها أن:

^١ تصريح الملك الاردني عبر تويتر، الرابط، ٢١ أكتوبر ٢٠١٨.

يتفق الطرفان على تطبيق نظام خاص على منطقة الباقورة أو الغمر، وذلك على أساس مؤقت حسبما هو منصوص عليه في هذا الملحق.

الاعتراف بأن هذه المنطقة تقع تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفون بالأرض) في الأرض التي تتكون منها المنطقة.

كما يتعهد الأردن: أن يمنح، دون استيفاء رسوم، حرية غير مقيدة للمتصرفين بالأرض وضيوفهم أو مستخدميهم، بالدخول إليها والخروج منها واستعمالها والحركة ضمن حدودها وأن يسمح للمتصرفين بالأرض بالتخلي بحرية عن حقوقهم بالتصرف بالأرض وفق القانون الأردني المعمول به.

وألا يطبق تشريعاته الجمركية أو المتعلقة بالهجرة على المتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم الذين يعبرون من إسرائيل إلى المنطقة بهدف الوصول إلى الأرض لغرضي الزراعة أو السياحة أو أي غرض آخر يتفق عليه. كما أن القوانين الإسرائيلية التي تنطبق على أنشطة إسرائيليين خارج حدودها يمكن أن تنطبق على الإسرائيليين وأنشطتهم في المنطقة، ويجوز لإسرائيل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق مثل هذه القوانين. في حين تتعهد إسرائيل: بعدم القيام أو السماح بقيام أية نشاطات في المنطقة من شأنها الإضرار بأمن الأردن أو سلامته.

دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض في المنطقة يستمر هذا الملحق نافذ المفعول لمدة خمس وعشرين سنة، ويجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بنيته بإنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من انتهائه وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات حيالها بناء على طلب أي منهما^٢.

مع الإشارة إلى، إلى أن مساحة الباقورة تصل إلى ٨٢٠ دونماً وتقع شرقي نقطة التقاء نهر الأردن مع نهر اليرموك داخل أراضي المملكة.

^٢ انظر: معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل.



أما الغمر فهي قطعة من الأرض تقع في منطقة وادي عربة في منتصف المسافة تقريباً بين جنوب البحر الميت وخليج العقبة، وتبلغ مساحتها ٤٢٣٥ دونماً^٣.



وقد منحت سلطات الانتداب الانكليزي ١٩٢٦ شركة كهربيا فلسطين المملوكة للصهيوني لبينحاس روتنبرغ حق امتياز توليد الطاقة الكهربائية وخصصت له جزء من الباقورة مع عدم حقوق في بيعها او التصرف فيها، وفي ١٩٥٠ احتل الكيان الصهيوني أجزاءً من منطقة الباقورة وأطلق عليها اسم "نهاريم".

^٣ جريدة الدستور، خبراء يؤكدون الأهمية الاقتصادية لمنطقتي الباقورة والغمر وغناها بالمياه وخصوبة التربة، [الرابط](#).



ثانياً: دوافع القرار الاردني

اعتبر وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول: إن المملكة اتخذت قراراً بإنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام "تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، والذي ينتهي العمل بهما يوم ١٠ تشرين الثاني العام المقبل، أي بعد مرور ٢٥ عاماً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ووضح الصفدي مسألة مهمة، نجد أنه قد حصل فيها لفظ اعلامي وهي قضية تأجير المنطقتين إذ قال الصفدي: إن هذه الأراضي لم تكن يوماً مؤجرة ولم يكن هناك تأجير، بل ملحقان، الأول مرتبط بالباقورة ينظم عمليات الدخول، وآخر مرتبط بالعمل حيث ينظم عملية الاستعمال. وأي شخص يريد أن يدخل هاتين المنطقتين من اسرائيل كان عليه أن يحصل على موافقات أمنية من القوات المسلحة الأردنية، ويمر عبر نقاط حدودية اردنية او نقاط عسكرية".^٤ أما دوافع هذا القرار يمكن تنفيذها على النحو التالي:

١. طمأنة وتلبية لحراك الشارع الأردني:

فقد دعت مسبقاً شخصيات برلمانية وحزبية أردنية، إلى عدم تجديد عقود تأجير أراضي الباقورة والغمر، التي تنتهي في تشرين الأول ٢٠١٩. وأكدوا في الملتقى الذي أقامته لجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين، أن القانون الدولي يقف إلى جانب الأردن، ويمنحه الصلاحية الكاملة في السيادة على أراضيها في الباقورة والغمر... وشددوا على أهمية هذا الجانب وانعكاسه الايجابي على مصلحة الوطن، والذي سيلقي ترحيباً على الصعيد الشعبي، ورضى أبناء المجتمع الأردني.^٥

^٤ وكالة الأنباء الاردنية، وزير الخارجية: إنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر جاء لحماية مصالحنا وانسجاماً مع التوجيه السامي، [الرابط](#).

^٥ جريدة الدستور، ملتقى وطني يطالب بعدم تجديد عقود أراضي الباقورة والغمر، [الرابط](#).

وهذا فعلا ما كان، بحراك شعبي كانت آخر مظاهره عندما اطلق أردنيون على تويتر وسم "اراضينا يا رزاز" يطالبون فيه باستعادة اراضي الباقورة والغمر من الكيان الصهيوني... وأن تعمل الحكومة على استعادة هذه الأراضي في ظل اقتراب موعد انتهاء عقد الايجار الموقع بين المملكة والاحتلال لمدة ٢٥ عاما^٦.
وعليه جاءت ردود الفعل الشعبية من اغلب التيارات والقطاعات مؤيدة وراضية عن القرار والتصريحات الملكية.

٢. الرد على صفقة القرن ونقل السفارة الامريكية الى القدس:

لا يمكن الفصل ما بين قرار الغاء العمل بملحقي الباقورة والغمر وملف صفقة القرن ومحاولات عزل الدور الأردني في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وقد توترت العلاقة ما بين الأردن وإسرائيل، في محطات عديدة، من تسريبات صفقة القرن، إلى حادث مقتل مواطنين في السفارة الإسرائيلية بعمان، واستقبال نتنياهو للقاتل كبطل.

من الواضح أن الباقورة والغمر غير منفصلة عن الموقف الأردني من صفقة القرن، وهما محطة في المعركة الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل، ولعل فيما أكدته مجلة الفورين بولسي الأمريكية، من أن الملك عبد الله الثاني رفض وبوضوح اقتراحات كوشنير بتحويل المخصصات الأمريكية التي تقدمها إلى الاونروا الى الأردن مقابل تحمل مسؤولية اللاجئين ما يؤكد هذا الترابط^٧.

كما تشير تقارير إعلامية عن الرغبة الإسرائيلية في توتير الأجواء في مخيمات اللاجئين هناك، تمهيداً لأجندة تسترسل في مضايقة المملكة لقبول تداعيات "صفقة القرن".

٣. القلق من الاوضاع الاقتصادية

شهد الأردن بعد تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين موجتين من الاحتجاجات الكبيرة، الأولى: حصلت ضمن سياق الربيع العربي (٢٠١١) وامتدت مكانياً وزمانياً، والثانية: موجة الاحتجاجات في يونيو/حزيران ٢٠١٨. وهذا لا ينفي أن هناك عديداً من الاحتجاجات الأخرى قد وقعت، لكنها كانت تعتبر محدودة في أماكن معينة أو من قبل فئات معينة، وربما لعبت دوراً تمهيدياً لإحدى موجات الاحتجاج الكبرى هذه^٨.

^٦ جريدة عمون، أردنيون يطالبون الرزاز باستعادة "الباقورة والغمر"، [الرابط](#).

^٧ الرأي اليوم، الأردن ما بين الباقورة و صفقة القرن، [الرابط](#).

^٨ بي بي سي عربي، كيف اندلعت موجة الاحتجاجات في الأردن، [الرابط](#).

والجامع بين هاتين الموجتين الرئيسيتين من الاحتجاجات القلق من الوضع الاقتصادي، وقد غلب على الحلول المقترحة فيهما من قبل الدولة التركيز على المواطن كمصدر لحل الأزمات المالية رغم محدودية إمكانياته، ولم يغيب عنهما الهم السياسي العام المتعلق بالإصلاح السياسي مثل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وما يتصل به والولاية العامة للحكومة إلى غير ذلك من القضايا.

لا شك بأن الأردن يواجه تحديات اقتصادية حقيقية من شأنها أن تتحول إلى عوامل تهديد لوحدة واستقرار المجتمع والدولة على المدى البعيد، وهذه العوامل مرتبطة بالديناميكيات الداخلية للوضع الاقتصادي وتعتمد على المساعدات الخارجية وعلى كيفية إدارة العملية الاقتصادية. لكن العوامل الداخلية ما هي إلا نصف الحكاية، فالمشهد الإقليمي يعتبر مسؤولاً أيضاً عن تعقيد التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن ويجعل سبل حلها صعبة وأحياناً غير ممكنة⁹.

وفي هذا يعتبر الجانب الإسرائيلي أن أراضي الباقورة والغمر ليست مهمة بالنسبة للملك جغرافياً، وإنما أهميتها تكمن في الناحية الاستراتيجية وتأثر القرار على العلاقة بين الملك والشعب الأردني... وأن هذه فرصة ذهبية للملك لكي يتقرب من شعبه ويتصالح معه على خلفية الإصلاحات الاقتصادية المتعثرة في المملكة¹⁰.
فضلا عن الأهمية الاقتصادية للباقورة والغمر عند الأردنيين، فمن الناحية الزراعية، يتوافر في المنطقة نسب مياه جوفية كبيرة وبالتالي فإن لذلك دورا مهما في توفير مصادر مياه بديلة للأردن، فتوافر التربة الخصبة مع آبار المياه سيزيد من النشاط الزراعي هنالك، بالإضافة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، وبالتالي ستشهد تلك المناطق لاحقا نشاطا سياحيا مهما.

ثالثا: ردود ومواقف اسرائيلية

رغم اعتبار أغلب ساسة إسرائيل أن الخطوة تتعلق بالشأن الأردني الداخلي أكثر منه وضع السلام بين المملكة وإسرائيل وفقا للبيديعوت احرنوت، الا أن ردة الفعل الاسرائيلية كانت سلبية وتبلورت على شكل خيبة أمل وفقا للإعلام الرسمي وغير الرسمي الصهيوني.

⁹ محجوب الزيري، الاقتصادي والسياسي في احتجاجات الاردن، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط.

¹⁰ موقع المرصد الاسرائيلي الناطق بالعربية، قرار الباقورة والغمر.. أسبابه داخلية أم خارجية، الرابط.

فقد عنونت الصحيفة في خبرها الرئيسي عقب اعلان القرار: "أزمة اتفاقية السلام.. / الشرخ الأردني الإسرائيلي"، وأضافت أن قرابة ٣٠٠ كيلو متر تفصل بين موقع نهاريم شمالي الموشاف تسوفر في الجنوب. والخط الذي يربط بينهما يسميه الجيولوجيون "الشرخ السوري - الافريقي"، وهم يرون فيه منطقة مرشحة لهزات أرضية شديدة. هذا الخط بالضبط تعرض أمس لشرخ وهزة أرضية آخرين، لا يقلان إثارة للقلق. فاتفاقية السلام مع الأردن، التي تتجو منذ ٢٤ سنة من هزات الشرق الاوسط وتوفر لنا هدوءاً نفسياً على الحدود الشرقية، تلقت ضربة مفاجئة - فقد أعلن عبد الله ملك الأردن بان على اسرائيل أن تعيد الى بلاده في غضون سنة اراض اجرت لها منذ ١٩٩٤".

خبيرة الشؤون العربية في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، سمدار بييري، ترى أن الملك يشعر بـ "استهتار" من جانب إسرائيل فيما يتعلق بالدور الأردني في القدس الشرقية والأماكن المقدسة، واقترحت أن تتخذ إسرائيل خطوات تقوي مكانة والملك وتعززها داخليا وخارجيا^{١١}.

اما عيران عصيون، نائب رئيس الأمن القومي سابقا ورئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية يعتبر أن بيان الأردن عدم تجديده اتفاق التاجير لجيبي تسوفر ونهاريم هو إشارة واضحة لحكومة اسرائيل. فالسياسة الأردنية تجاه اسرائيل كانت دوما نتيجة معادلة ضغوط مركبة، بما فيها الساحة الداخلية والتي تنفجر بين الحين والآخر؛ كالعلاقات المركبة بين الأسرة المالكة والفلسطينيين؛ والساحة العربية ولا سيما حيال السعودية ودول الخليج التي يتعلق الأردن بها اقتصاديا.

رابعا: مآلات ملف الباقورة والغمر

شدّد رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على أن اتفاقية السلام مع الأردن نخر استراتيجي وتعود على الطرفين بالنفع. وقال نتنياهو متطرقا للقرار الأردني الرسمي، خلال الذكرى السنوية لمقتل رئيس الحكومة في السابق، إسحاق رابين، إنه ينوي التفاوض مع العاهل الأردني على إمكانية تمديد استئجار الباقورة والغمر والدخول في مشاورات حولهما، لأن قرار الغاء الملحقين لا يعني تلقائيا عودتهما للأردن قبل الدخول في مشاورات والاتفاق.

في حين كان الرد الاردني، انه يُعامل بالطرق الرسمية والقانونية، لا بمجرد تصريحات من قبل الطرف الاسرائيلي، وأعلن الصفدي عن جهوزية المملكة الأردنية لكل السيناريوهات المحتملة فقال "من الان وصاعدا واجبنا كحكومة

^{١١} المرجع السابق.

أن نعمل لتنفيذ القرار بما يحقق الغاية التي أرادها جلالة الملك بحماية الأردن ومصالحه، ونحن جاهزون ومستعدون للدخول في اي مشاورات تطلبها إسرائيل إن فعلت ذلك، نمتلك الحجة القانونية والسياسية للتعامل مع هذا الموضوع"... موضحا أن اسرائيل إذا طلبت الدخول في مشاورات نحن ننفذ التزاماتنا القانونية^{١٢}.

خاتمة:

مع الضغوط الشعبية قبل اتخاذ القرار والاحتقالات فيما بعده سيكون من شبه المؤكد صعوبة العودة عن القرار. وقد عبرت الجهات الرسمية الحكومية عن جهوزيتها للمشاورات منذ البداية.

لكن الكيان الصهيوني لن يسلم بسهولة، وستكون أمام إسرائيل عدة سيناريوهات للرد، بداية من المماطلة، مروراً باتخاذ اجراءات مضادة، على جبهات مختلفة، وصولاً لأعلى الخيارات المحتملة والممكنة. مثال: عدم تنفيذ القرار، أو الامتناع عن تنفيذ بعضه، وذلك بمفاوضات او دون مفاوضات. فتكون المفاوضات اشبه بمفاوضات "طابا" مع مصر".

أو القبول بهذا الالغاء مع التلاعب بقضايا أخرى، مرتبطة بملف القدس والمقدسات، أو حصة الاردن من المياه، أو أي جانب آخر على صلة باتفاقية السلام. مع الاشارة الى أن القانون الدولي يقف الى جانب الأردن في كل الاحتمالات إن وصل الملف للقضاء الدولي.

إن أغلب ما ستعمل عليه إسرائيل هو اللجوء لخطوات سياسية أكثر منها قانونية. كأن تخرج وثائق تثبت ما تردد من معلومات حول أن الأرض مباحة في العشرينيات ليهود. كما سيتعرض الأردن من بعد هذا القرار لضغوط ستمارسها جهات عدة داعمة للطرف الاسرائيلي، أولها الولايات المتحدة الامريكية، باتجاه الحفاظ على الوضع القائم STATUS QUO. خاصة أن تاريخ النزاعات أمام القضاء الدولي يأخذ أمدا بعيدا.. كما أن دولة الكيان الصهيوني غير موقعة على نظام روما من الأساس^(١٣).

^{١٢} وكالة الأنباء الاردنية، وزير الخارجية: إنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر جاء لحماية مصالحنا وانسجاما مع التوجيه السامي، [الرابط](#).

^(١٣) الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات